

Distr.: General
18 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
15-4 أيار/مايو 2020

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

جامايكا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10833(A)



* 2 0 1 0 8 3 3 *

مقدمة

- 1- يسترّ جامايكا أن تقدم تقريرها إلى الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- 2- ووفقاً لدستور جامايكا، تظل حكومة جامايكا ملتزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وستواصل التعاون مع هيئات المعاهدات الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أبنائها.

المنهجية وعملية التشاور

- 3- أعدت هذا التقرير وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية بالتشاور مع أعضاء آخرين في لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات، من بينهم ممثلون عن وزارات العدل؛ والأمن الوطني؛ والتعليم والشباب والإعلام؛ والثقافة والشؤون الجنسانية والترفيه والرياضة؛ والعمل والضمان الاجتماعي؛ ومكتب المدعي العام، ومكتب الشؤون الجنسانية، ووكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة، ومجلس جامايكا للأشخاص ذوي الإعاقة، ومكتب المحامي العام للأطفال/المقرر الوطني المعني بالاتجار بالأشخاص، ومعهد التخطيط في جامايكا. ونُظمت أيضاً مشاورات واسعة النطاق مع الجهات المعنية لتلقي إسهامات الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويعرض التقرير التقدم الذي أحرزته جامايكا منذ الاستعراض الثاني في 2015.

التطورات التي طرأت منذ الاستعراض الأخير

- 4- في 2009، وافق البرلمان على رؤية جامايكا حتى عام 2030 - خطة التنمية الوطنية، وهي أول خطة إنمائية استراتيجية طويلة الأجل قائمة على النتائج في البلد، تتضمن خارطة طريق استراتيجية لضمان النهوض على نطاق واسع بنوعية حياة جميع الجامايكيين بما يكفل مستقبلاً يعمه الأمن والازدهار. والخطة موجهة نحو تحقيق أربعة أهداف مترابطة و15 نتيجة وطنية، تجسدها الرؤية في بيانها: "جامايكا أفضل مكان للعيش والعمل وتربية الأسر ومباشرة الأعمال". وتستند رؤية جامايكا حتى عام 2030 إلى الأدلة؛ وترتكز على مبادئ الاستدامة والإنصاف والإدماج؛ وتدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجوانب الحوكمة في سياق التنمية الوطنية. وتتيح إطاراً للتخطيط الإنمائي الشامل في الأجل الطويل وتحديد الأولويات الاستراتيجية في الأجل المتوسط.
- 5- ورؤية جامايكا حتى عام 2030 تخضع لقيادة أصحاب المصلحة وتمحور حول الإنسان - وقد وُضعت خطة التنمية الوطنية من خلال مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع؛ وأعد كل إطار متوسط الأجل للسياسات الاجتماعية والاقتصادية ومدته ثلاث سنوات متتالية، وهو الآلية الرئيسية لتنفيذ الخطة، من خلال عمليات قائمة على الأدلة، تشمل التشاور مع طائفة من مجموعات أصحاب المصلحة والخبراء المعنيين. واسترشد كل من إطاري الفترتين 2015-2018 و2018-2021 بمشاورات أجريت مع أكثر من 800 جهة من أصحاب المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشركاء الإنمائيين الدوليين. ومن المبادئ الأساسية لإطار الشراكة في رؤية جامايكا حتى عام 2030 الأفرقة العاملة المواضيعية، التي تعمل بمثابة الآلية الاستشارية الرئيسية لرصد وتقييم الرؤية وأهداف التنمية المستدامة. واعتباراً من 2019، كانت هناك عشرة أفرقة نشطة في هذا الصدد.

6- وبلغت الرؤية سنة تنفيذها الثانية عشرة (السنة المالية 2010/2009 - السنة المالية 2021/2020). ويحدد كل إطار متوسط الأجل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية ضمن كل نتيجة من النتائج الوطنية الـ 15 في البلد لكل فترة ثلاث سنوات من 2009 إلى 2030. ويقاس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ونتائج الرؤية باستخدام مؤشرات النتائج الوطنية التي تتماشى مع الأهداف الأربعة والنتائج الوطنية الخمس عشرة.

7- واستناداً إلى مؤشر النتائج الوطنية وإطار الغايات، ظل تقدم البلد في مسار التنمية في سياق الأطر المتوسطة الأجل المتعاقبة (2009-2012، 2012-2015، 2015-2018، 2018-2021) متبائناً. وحققت جامايكا مكاسب إنمائية ملحوظة في جميع الأهداف الأربعة. وفيما يلي بعض من أوجه التقدم المحرز:

- تنمية رأس المال البشري؛
- استقرار الاقتصاد الكلي؛
- انخفاض معدل البطالة؛
- زيادة استخدام الطاقة القائمة على الوقود غير الأحفوري مثل الطاقة البديلة والمتجددة؛
- الحوكمة، ولا سيما في فعالية الحكومة؛
- النمو الاقتصادي في بعض هياكل الصناعة، ولا سيما السياحة والزراعة والتعدين واستغلال المحاجر؛
- تطوير الهياكل الأساسية.

8- ويبين تقييم هذه الفترة أيضاً التحديات الإنمائية التي لم تُتجاوز بعد، فضلاً عن الخسائر الإنمائية في بعض المجالات. وعلى مدى فترة الـ 11 عاماً، بذلت الحكومة جهوداً مستمرة لخفض معدلات الجريمة في البلد، وتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وخفض معدل الأمراض المزمنة غير السارية، ومستويات الفقر، ولا سيما الفقر في المناطق الريفية وفق الأبطال.

9- ويشير موجز للتقدم المحرز في إطار مؤشرات النتائج الوطنية والغايات المرتبطة برؤية جامايكا حتى عام 2030 - خطة التنمية الوطنية، إلى تحسن في حوالي 67 في المائة من أصل 75 مؤشراً مقارنة بعام 2007 الذي شكل خط الأساس.

10- وعمدت الحكومة، عن طريق وزارة الأمن الوطني، إلى دمج برامج التدخل الاجتماعي في استراتيجيات جامايكا لمنع الجريمة، تمشياً مع التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشمل هذه البرامج إنشاء لجان للتدخل الاجتماعي داخل كل شعبة في إطار حالة الطوارئ ومناطق العمليات الخاصة. ويضم أعضاء اللجان زعماء كل أبرشية، وقوات الأمن، والنظام القضائي، وموظفي التعليم والصحة، وممثلي لجنة التنمية الاجتماعية، فضلاً عن أعضاء مختارين من المجتمع المحلي. وتتولى هذه اللجان مسؤولية تقييم الظروف السائدة في المجتمع المحلي، بما في ذلك حالة الهياكل الأساسية المادية والصحة والبيئة وحيارة الأراضي والسكن والمستوطنات، والتهديدات الماثلة أمام التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية داخل المنطقة. ثم تُستخدم التقييمات لوضع خطط شاملة للتصدي للتحديات المحددة.

قبول المعايير الدولية (التوصيات 120-14، 120-15، 120-9، 120-16، 120-17، 119-1، 119-2، 119-3)

11- جامايكا طرف في سبعة من الصكوك الدولية الأساسية التسعة لحقوق الإنسان. وصدقت أيضاً على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين في 2016، وأصبحت طرفاً في اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال في 2017، ووقعت على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في 2019.

12- وسّدت جامايكا قانون تحويل مآل الأطفال في 2018، الذي يكمل الصكوك الوطنية القائمة بشأن حقوق الإنسان. وبغية تفعيل القانون، يجري وضع سياسات وإجراءات جديدة للتفاعل مع الأطفال وتحويل مآلهم. وتدل هذه السياسات والإجراءات على التزام الحكومة بصون حقوق الإنسان، ولا سيما بالنهوض بالمعايير المهنية المعتمدة لدى قوات شرطة جامايكا من أجل دعم مصالح الطفل الفضلى. وتقر فضلاً عن ذلك بأن على أفراد هذه القوات التزامات قانونية وأخلاقية بالعمل وفقاً للقوانين المحلية - قانون تحويل مآل الأطفال لعام 2018 وقانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2004، والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين)؛ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) بغية حماية وصون حقوق الأطفال أثناء اللقاءات مع جميع الأشخاص دون الثامنة عشرة.

التعاون مع هيئات المعاهدات - (التوصية 119-16)

13- اتخذت جامايكا باستمرار خطوات لتحديث تقاريرها، وتعمل حالياً على استكمال التقارير المتعلقة. وسعيًا إلى تحسين إجراءات تقديم التقارير والامتثال لها، بات لدى حكومة جامايكا لجنة معنية بحقوق الإنسان مشتركة بين الوزارات، أنشئت رسمياً في 2018 بموافقة مجلس الوزراء، لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، بشأن الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان وما يرتبط بذلك من أنشطة تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات لزيادة إمكانية الاستجابة لمتطلبات منظومة الأمم المتحدة. وتُجري كل وزارة وإدارة ووكالة أيضاً مشاورات مشتركة بين الوزارات بشأن تقارير حقوق الإنسان في إطار اختصاص كل منها.

14- وأبدت جامايكا باستمرار أيضاً استعدادها للتعاون مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ومن المهم الاعتراف بأن جامايكا، شأنها شأن سائر البلدان النامية الصغيرة، تعاني كثيراً من قلة الموارد البشرية والمادية، الأمر الذي يمكن أن يعوق تقديم التقارير في الوقت المناسب. ومع ذلك، ما فتئت الحكومة تتخذ تدابير، من خلال آليات كلجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات، للتقليل إلى أدنى حد من هذه التحديات وآثارها على أنشطة تقديم تقارير البلد.

15- وقدمت جامايكا تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شباط/فبراير 2019. وقدمت أيضاً في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2020 على التوالي تقريرها الدوري الثامن في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقريرها الوطني في إطار منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاماً على اعتمادها.

التعاون مع الإجراءات الخاصة

16- لا تزال الحكومة تقيّم توجيه الدعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بحسب كل حالة على حدة.

المؤسسات والسياسات (التوصيات 119-48، 118-9، 118-10، 118-11، 118-12، 118-13، 118-14، 118-15، 119-19، 119-31، 119-32، 119-33، 120-21، 120-22، 119-37، 118-16، 119-38، 119-39، 119-40، 118-8، 118-2، 118-3، 118-4، 118-5، 118-6، 118-7، 118-8، 119-7، 119-8، 119-9، 119-10، 119-11، 119-12، 119-13، 119-21)

17- يظل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان هدفاً من أهداف حكومة جامايكا. وقد درست الحكومة، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، نماذج مختلفة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغية تحديد أفضل نهج لجامايكا.

18- ويسعى النموذج المقترح إلى توسيع دور ومهام كيان قائم، لأن جامايكا تضم حالياً عدداً من المؤسسات التي تعمل بالفعل على حماية حقوق الإنسان. ويجري النظر في المقترحات المقدمة إلى مجلس الوزراء، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة التعهدات المالية فضلاً عن هيكل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بغية تحديد أفضل تخصيص للموارد.

19- وتشكل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2011) سياسة شاملة تتماشى مع عدة إجراءات سياسية وتشريعية تتخذها حكومة جامايكا. وتبرز التزام الحكومة بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتسترشد بالمبادئ التوجيهية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساواة والإنصاف؛ والحكومة الرشيدة والمساءلة والشفافية والمشاركة. وتتبع الحكومة، مسترشدة بالسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، نهجاً شاملاً يركز على الرجل والمرأة لمكافحة العنف الجنساني والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز التوازن والنمو الاقتصادي.

20- وتُقل مكتب الشؤون الجنسانية، الذي كان يسمى سابقاً مكتب شؤون المرأة، إلى وزارة الثقافة والشؤون الجنسانية والترفيه والرياضة، في نيسان/أبريل 2016. وكان الهدف من هذا النقل هو تعزيز قدرة المكتب على تنسيق إعداد وتنفيذ ولاية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإشراف عليهما، وتحقيق المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع أهداف السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين. وعملاً بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة⁽¹⁾، عيّنت حكومة جامايكا وزيرة في الحكومة تركز تحديداً على الشؤون الجنسانية، بالإضافة إلى الثقافة والترفيه والرياضة.

21- وتبعاً لتوصيات السياسة، أكمل مكتب الشؤون الجنسانية في تموز/يوليه 2016 دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني (2016) ونشره من أجل وضع تعريف أفضل لأدوار ومهام منسقي الشؤون الجنسانية ضمن مختلف الوزارات والإدارات والوكالات، وتحديد الفجوات الجنسانية، وتعزيز قدرة القطاع العام على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولا بد من ذلك لضمان مشاركة جميع الوزارات والإدارات والوكالات على أكمل وجه، وكفالة إدماج قضايا المرأة/نوع الجنس، وإنشاء شبكة لمنسقي الشؤون الجنسانية. ويتيح إنشاء شبكة منسقي الشؤون الجنسانية إمكانية الاتصال بالوزارات والإدارات والوكالات وتلقي تعليقاتها ومساعدة المكتب في مسائل من قبيل تبادل المعلومات ومد يد العون في تجميع التقارير الوطنية.

22- وأقامت الحكومة، عن طريق مكتب الشؤون الجنسانية، شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاستناد إلى الالتزامات الدولية بالمساواة بين الجنسين بتلقي الدعم من برنامج ختم المساواة بين الجنسين. ويعترف هذا البرنامج الذي أُطلق في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بالشركات الخاصة لاستيفائها معايير محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتمييزها ظروفاً منصفة للنساء والرجال في مكان العمل، وبيئات عمل تُقدّر قيمة عمل المرأة ومساهماتها. ودُرب موظفون تقنيون من مكتب الشؤون الجنسانية للنهوض بمهاراتهم في تنفيذ أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع الخاص.

23- ووافق مجلس الوزراء على إنشاء مجلس استشاري للشؤون الجنسانية في 8 كانون الثاني/يناير 2018 لولاية مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من ذلك التاريخ. والمجلس الاستشاري هيئة متعددة القطاعات مكلفة بتوجيه تنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وخطة العمل الاستراتيجية الوطنية المعتمدة للقضاء على العنف الجنساني في جامايكا للفترة 2017-2027، بتنسيق من مكتب الشؤون الجنسانية.

24- وتنص السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين على أن يقدم المجلس الاستشاري تقاريره مباشرة إلى الوزارة التي تتولى حقيبة الشؤون الجنسانية، وإلى مكتب الشؤون الجنسانية. إضافة إلى ذلك، يضطلع المجلس بمسؤولية الرصد والتقييم من خلال أنشطة مستمرة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تمشياً مع بيان الرؤية الوارد في السياسة الوطنية. وسيتولى المجلس أيضاً أعمال التوجيه والتنسيق والدمج، وتحديد المنسقين، ووضع آلية متعددة القطاعات لتيسير إدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج القطاعية. ومن المسائل البارزة في برنامج عمل المجلس الإصلاحات القانونية الجارية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين. وهي بمثابة استمرار للعمل الذي انطلق في 2002 من خلال المشاورات الأولية التي أدت في نهاية المطاف إلى وضع السياسة الوطنية.

25- وتركز حكومة جامايكا، من خلال برنامجها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار والإدارة. ولتحقيق ذلك، يُنظم مكتب الشؤون الجنسانية أنشطة تدريبية تشمل عدداً من أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات. إضافة إلى ذلك، تُعقد جلسات للتحميس والتوعية مع العاملين في القطاع العام وأفراد المجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية، لتمكين المرأة والتصدي للممارسات التمييزية التي تؤثر على مشاركتها على قدم المساواة مع الرجل.

26- ووضعت حكومة جامايكا، في إطار التزامها بإصلاح القطاع العام والحكومة الرشيدة والإنصاف بين الجنسين⁽²⁾، مبادئ توجيهية سياساتية بشأن ترشيح واختيار وتعيين أعضاء مجالس إدارة الهيئات العامة⁽³⁾ في جامايكا (المبادئ التوجيهية/المبادئ التوجيهية السياسية، 2018). وأثر ذلك على اللوائح التي تعزز مشاركة المرأة، ولا سيما على مستوى صنع القرار. ويعكس التكوين الحالي لبرلمان جامايكا زيادة في مشاركة المرأة في صنع القرار على أعلى المستويات في تاريخ البلد. وما فتئ مكتب شؤون المرأة يعمل على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في الميدان السياسي. وتبين البحوث أن الإناث يمثلن حالياً 19 في المائة من أعضاء مجلس النواب و29 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ و21 في المائة من أعضاء مجلس الوزراء. إضافة إلى ذلك، تشكل الإناث 21 في المائة من أعضاء المجالس المحلية في البلد و14 في المائة من رؤساء البلديات.

27- وفي أعقاب انتخابات عام 2016، نشرت الحكومة قائمة تضم 52 مجلساً من مجالس الدولة وافق عليها مجلس الوزراء، تشمل رؤساء المجالس وأعضاءها. ويبين تحليل هذه المجالس أن تمثيل النساء لا يزال ناقصاً في هذه المناصب التي تنطوي على اتخاذ القرارات والقيادة، حيث يشكلن 37 في المائة.

ولدى 65 في المائة من الوزارات حالياً أمينات دائمات؛ وتشكل النساء 60 في المائة من رؤساء الوزارات والإدارات والوكالات؛ و63 في المائة من قضاة المحكمة العليا و70 في المائة من قضاة محكمة الاستئناف.

28- ويوجد حالياً عدد من النساء في المجالات غير التقليدية في الهيئات العليا لصنع القرار. وتتولى نساء حالياً مناصب وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية؛ ووزيرة العلوم والطاقة والتكنولوجيا؛ ووزيرة الثقافة والشؤون الجنسانية والترفيه والرياضة؛ والمدعية العامة للدولة؛ والمحامية العامة؛ وأمينة المظالم المعنية بالشؤون السياسية؛ ومفوضة الجمارك؛ والمديرة العامة لشركة HEART TRUST NTA؛ ومديرة النيابة العامة؛ وكبيرة الموظفين المسؤولين عن شؤون الموظفين، في لجنة الخدمات؛ والنائبة العامة؛ ومفوضة السجون؛ والمديرة العامة للمعهد الإحصائي في جامايكا؛ والموظفة التنفيذية في قوات دفاع جامايكا؛ ونائبة مفوض الشرطة (2017). وتوجد تسع نساء من بين رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية العشرين.

29- وُقِّعت مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة والزراعة ومصائد الأسماك ووزارة الثقافة والشؤون الجنسانية والترفيه والرياضة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لإشراك المرأة في الأعمال التجارية وتشجيعها عليها. وتهدف مذكرة التفاهم إلى زيادة الفرص المتاحة للنساء في قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتسعى إلى النهوض بأنشطة مستدامة ومنتجة في مجال ريادة الأعمال، وتوليد الدخل في أوساط النساء المحرومات، ولا سيما اللاتي يعشن في فقر. وتنفيذاً لمذكرة التفاهم، وُضع مشروع دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال استفادت من مكافآته أربع نساء.

30- وجامايكا هي البلد الكاريبي الوحيد المشارك في برنامج "الكل رابح: المساواة بين الجنسين تجارة رابحة"، الذي يُنفَّذ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهو عبارة عن شراكة استراتيجية بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص. والتزمت حتى الآن ست عشرة شركة جامايكية من القطاع الخاص بدعم مبادئ تمكين المرأة، التي تهدف إلى السماح للمرأة بأن تشارك في المجتمع مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل. ويركز البرنامج على تعزيز قيادة المرأة في مجال الأعمال ومشاركتها في القوى العاملة؛ وتقليل الفجوة في الأجور بين الجنسين؛ وتوفير العمل اللائق؛ وريادة الأعمال؛ والاستقلال والتمكين الاقتصادي.

العنف الجنساني

31- ينفذ مكتب الشؤون الجنسانية حالياً خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف الجنساني (خطة العمل الاستراتيجية) (2017-2027) في جامايكا، التي أُقرت في 10 تموز/يوليه 2017. وتنص خطة العمل الاستراتيجية على اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات ومنظم لمعالجة القضايا والتحديات الرئيسية المتعلقة بالعنف الجنساني، مع التركيز الاستراتيجي على الضحايا والناجين ومرتكبي أفعال العنف والشهود. وتتبع نهجاً متعدد القطاعات يتمحور حول مبادئ حقوق الإنسان، وترشد أصحاب المصلحة إلى فهم التزاماتهم بموجب الصكوك الدولية والوفاء بها، مما يكفل عدم التمييز ويحمي من انتهاكات حقوق الإنسان.

32- وستوجه خطة العمل الاستراتيجية أيضاً استعراض وإصلاح الصكوك القانونية المحلية - المعتمدة حالياً والمقرر تعديلها - التي ستحظر جميع أشكال العنف الجنساني وتمنعها وتتصدى لها، وتعامل جميع الضحايا معاملة قائمة على المساواة والاحترام، بغض النظر عن نوع الجنس والسن والانتماء الإثني والموقع الجغرافي والانتماء الديني والقدرات والطبقة.

33- وتركز في المقام الأول على العنف ضد النساء والفتيات، وستسترشد بالمجالات الاستراتيجية الخمسة ذات الأولوية الواردة فيها من أجل القضاء على العنف الجنساني، وتوزع المسؤوليات لتحقيقها من خلال التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وتشمل المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية ما يلي: المنع والحماية والتحقيق والملاحقة القضائية وإنفاذ أوامر المحاكم، وإنفاذ حقوق الضحايا في التعويض والجبر والانتصاف، وبروتوكولات تنسيق خطة العمل الاستراتيجية، ونظم إدارة البيانات.

34- ووقعت مذكرة تفاهم بين وزارة الثقافة والشؤون الجنسانية والترفيه والرياضة والمكتب متعدد الأقطار التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الكاريبي (أيلول/سبتمبر 2018) لدعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية بتمويل حملة التوعية العامة "لا تسامح مع الإيذاء". وزادت الحملة الوعي العام بالعنف الجنساني وتدبير منعه، وعززت فهم أدوار الحكومة والمجتمع المدني في التصدي له بالاسترشاد بمبادئ التواصل القائم على مراعاة نوع الجنس وتغيير السلوك. وسعت أيضاً إلى معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية المحيطة بالعنف الجنساني. واستهدفت الحملة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و35 عاماً، والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و40 عاماً، ومرتكبي أفعال الإيذاء/العنف، والناجين من العنف، والأشخاص الذين يتعرضون للعنف، والشهود على العنف أو الأشخاص الذين لديهم علم بوقوعه. وتشمل هذه النطاقات العمرية الفئات العمرية للضحايا والجنات التي تسجل فيها أعلى معدلات انتشار العنف الجنساني، مثلما يتضح من الدراسة الاستقصائية لصحة المرأة (2016).

35- ومبادرة تسليط الضوء هي برنامج قطري خاص بجامايكا مدته ثلاث سنوات يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وستتناول هذه المبادرة التي أُطلقت في جامايكا في 9 آذار/مارس 2020، ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: (1) الاعتداء الجنسي على الأطفال، (2) عنف العشير، (3) التمييز ضد الفئات الضعيفة. ويتيح هذا التركيز فرصة فريدة للتصدي للعنف العائلي الذي يشكل قضية رئيسية من قضايا الصحة العامة والتنمية تنطوي على تداعيات هامة على الأفراد والمجتمع المحلي والوطن بأسره. وتتبع المبادرة نهجاً محوره النساء والفتيات، ولا سيما أشد الفئات عرضة للعنف الجنساني والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أشكال التمييز. وستبذل جهود محددة الهدف لإشراك الرجال والفتيات. وتتولى تنفيذ البرنامج القطري أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، هي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وستقود هذه العملية وزارة الثقافة والشؤون الجنسانية والترفيه والرياضة بشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، وسيؤدي مكتب الشؤون الجنسانية دور الشعبة الرائدة في هذا الصدد.

36- وتمشياً مع المجالات الاستراتيجية الخمسة ذات الأولوية في خطة العمل الاستراتيجية الوطنية، تعكف الوزارة حالياً على إنشاء ثلاثة ملاجئ إقليمية توفر ملاذاً آمناً للنساء اللائي يحتجن إلى إنقاذهن من الاعتداء العائلي.

37- واعتمد مكتب الشؤون الجنسانية مبادرة التواصل المجتمعي من خلال الشراكة من أجل التمكين في تموز/يوليه 2019 لزيادة الدعم المالي ودعم الشركاء المقدم إلى المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية. وتهدف المبادرة إلى التوعية بالممارسات الجيدة وتعزيزها للتصدي لارتفاع مستويات العنف الجنساني. وتشجع المبادرة أيضاً العمل الهادف مع الرجال والفتيات من خلال سلسلة من التدخلات المفضية إلى تغيير السلوك. وفي إطار المرحلة الأولى من المبادرة، تلقت ثماني فئات مجتمعية/منظمات غير حكومية إعانات مالية للفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020.

38- وتولت لجنة مختارة مشتركة خاصة استعراض أربعة نصوص تشريعية رئيسية تهدف إلى توفير مزيد من الحماية للنساء والأطفال من العنف العائلي، من أجل تمتين النصوص. واستعرضت حكومة

جامايكا التشريعات القائمة، التي تنص في جملة أمور على حماية النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن من العنف والإيذاء. وتشمل تلك التشريعات قانون الجرائم الجنسية وقانون الجرائم ضد الأشخاص وقانون العنف العائلي وقانون رعاية الطفل وحمايته. وانصب التركيز بوجه خاص على الجرائم والعقوبات المفروضة بموجب هذه النصوص التشريعية في سياق ما يلي: قتل الحوامل؛ والاعتداء على النساء والأطفال وكبار السن؛ والجرائم الجنسية ضد النساء والأطفال وكبار السن؛ والجرائم العنيفة الأخرى ضد النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، التي يُعتبر استعراضها ضرورياً. وقُدمت توصيات تدعو إلى تعديل التشريعات لتيسير إقامة العدل على نحو أفضل، وتوفير حماية فعالة للفئات الضعيفة الخاصة، وتتناول أيضاً الواقع السائد حالياً في المجتمع الجامايكي. واعتمد مجلس النواب تقرير اللجنة المختارة المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2019 ووافق عليه مجلس الشيوخ في تموز/يوليه 2020، وستُدخل بموجب ذلك تعديلات على التشريعات ذات الصلة.

39- وأطلقت الدراسة الاستقصائية لصحة المرأة لعام 2016 في 22 حزيران/يونيه 2018 من خلال شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بالتعاون مع المعهد الإحصائي في جامايكا. ويشكل هذا الاستقصاء أول دراسة على الصعيد الوطني عن انتشار العنف ضد المرأة بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ويتيح أحدث البيانات وأكثرها تمثيلاً عن انتشار هذه الظاهرة.

40- ويُنظر حالياً في مشروع قانون بشأن التحرش الجنسي على مستوى لجنة مختارة مشتركة في البرلمان أنشئت في 9 تموز/يوليه 2019. وستناقش هذه اللجنة وتبحث التوصيات المنبثقة من المساهمات الشفوية والكتابية عن قانون (منع) التحرش الجنسي لعام 2019. ووردت حتى الآن عشر مساهمات كتابية، اثنتان من جهتين (وزارة أو إدارة أو وكالة) وسبع من منظمات غير حكومية وواحدة من فرد واحد. ووضعت أربعة كيانات تؤدي وظائف عامة سياسات لأماكن العمل هي: هيئة الطيران المدني، واللجنة المستقلة للتحقيقات، ومصرف الرهون في جامايكا، ومؤسسة التنمية الحضرية، فضلاً عن مكتب الانتخابات في جامايكا.

41- وعمد مكتب الشؤون الجنسانية، المكلف بتعزيز المساواة بين الجنسين والدفاع عنها وتعميم مراعاتها على نطاق المجتمع الجامايكي، إلى إقامة شراكة، تمشياً مع المبادئ التوجيهية والأهداف المنصوص عليها في السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، مع وزارة التعليم والشباب والإعلام لتعميم المنظور الجنساني على نظام التعليم من خلال برنامج سفراء الشؤون الجنسانية. ويحاكي هذا البرنامج شبكة المنسقين التي أنشأها المكتب مع مختلف الوزارات والإدارات والوكالات.

42- ويسر برنامج سفراء الشؤون الجنسانية أنشطة التحسيس والتوعية بالعديد من القضايا الجنسانية، بما فيها: المساواة والإنصاف بين الجنسين، والعلاقات الصحية، وحقوق الطفل، والتمييز، والعنف الجنساني في البيئة المدرسية، والقوالب النمطية الجنسانية، والتحيز والتمييز، وتسلسل الأقران. ويوجد البرنامج حالياً في مرحلته الأولى وسيركز على معالجة المسائل التي تؤثر على الفتيان وعلى تكافؤ الجنسين في مناصب صنع القرار والقيادة. وتشارك حالياً 18 مؤسسة تعليمية في هذا البرنامج التجريبي؛ 11 مؤسسة منها للتعليم الثانوي و7 للتعليم الجامعي.

43- وسعيًا إلى تعزيز آليات جمع البيانات، يواصل المعهد الإحصائي تصنيف التعدادات والدراسات الاستقصائية الرئيسية حسب نوع الجنس. ومن الأمثلة على ذلك تعدادات السكان والمساكن، والدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسة الاستقصائية للظروف المعيشية في جامايكا، والدراسة الاستقصائية لصحة المرأة، التي اعتُبرت دراسة تجريبية لمنطقة الكاريبي وأنتجت مؤشرات خط الأساس، فضلاً عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والعنف ضد المرأة في 2016⁽⁴⁾؛ وغير ذلك من الدراسات الاستقصائية

48- وطبقت وزارة الأمن الوطني النظام الوطني للمراقبة عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة (عيون جامايكا). وكان هذا البرنامج يتألف، عند إطلاقه في 2018، من 180 كاميرا مملوكة للحكومة تعمل بنظام الدائرة التلفزيونية المغلقة على نطاق الجزيرة. وأصبح عدد الكاميرات المثبتة في المدن في جميع أنحاء الجزيرة 650 كاميرا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اكتمل استبدال الكاميرات القديمة والمعطلة التي كانت قد تُبنت في الأصل قبل عشر سنوات تقريباً في بعض المدن. وتضاعف أيضاً عدد الكاميرات التي تغطي المدن والبلدات الكبرى.

عدم التمييز (التوصيات 17-119، 18-119، 20-120)

49- بُحِثت مسألة عدم التمييز في فروع التقرير المخصصة للمؤسسات والسياسات والحق في الصحة.

ظروف الاحتجاز (التوصيات 26-119، 28-119، 29-119)

50- شرعت حكومة جامايكا في وضع سياسة لإدارة المجرمين ستحدد، في جملة أمور، الأساس المنطقي لتعديل قانون السجون لعام 1985 وقانون الإفراج المشروط لعام 1978. ويسعى تعديل هذين التشريعين إلى تحديث الإطار التشريعي الذي ينظم عمليات إدارة السجون.

51- وستؤدي التعديلات المقترحة للقانونين إلى ما يلي: '1' تحسين العمليات والإجراءات المتعلقة برعاية الجناة وإدارة شؤونهم؛ '2' تيسير توسيع نطاق برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ '3' زيادة الامتثال للقانون ولوائحه ومواءمتهما مع الاتفاقيات والقوانين وأفضل الممارسات الدولية.

تنفيذ مبادرات أخرى بالإضافة إلى السياسة المقترحة

برنامج 'لنعمل على التغيير'

52- يركز هذا البرنامج على إعادة تأهيل المجرمين الأحداث وعلى الافتكاك من الإجرام والحد من معاودته، وهو موجه نحو تزويد الأطفال في مرافق إدارة السجون بالمهارات والفرص اللازمة ليغيروا حياتهم وينشدوا طريق الصلاح. ويتكون البرنامج من العناصر التالية:

- (أ) برامج التعليم والتدريب واكتساب المهارات الحياتية؛
- (ب) فرص التدريب الداخلي/التلمذة المهنية؛
- (ج) تدريب المبتدئين؛
- (د) التدخلات النفسية الاجتماعية والتدخلات المرتبطة بنمط الحياة الصحي؛
- (هـ) التوجيه؛
- (و) الرياضة،
- (ز) الفنون البصرية والاستعراضية؛
- (ح) إشراك وتدريب الوالدين.

التدريب الأكاديمي والمهني والتدريب على المهارات الحياتية

- 53- تشمل تدابير إعادة تأهيل المجرمين البالغين عرض برامج أكاديمية على السجناء فضلاً عن التدريب المهني والتدريب على المهارات الحياتية. واستفاد عدد من السجناء من البرنامج الأكاديمي، وشارك 77 منهم في امتحانات خارجية. ونجح 49 منهم في مادة واحدة أو أكثر.
- 54- واجتاز 14 طفلاً، من أصل 19 شاركوا في امتحانات خارجية، مادة واحدة أو أكثر.

التدريب في مجال حقوق الإنسان

- 55- يتلقى موظفو السجون باستمرار تدريباً في مجال حقوق الإنسان من أجل زيادة وعيهم بحقوق السجناء والمحتجزين.
- 56- إضافة إلى ذلك، يُرَوِّد موظفو السجون ومديرو القضايا بتدريب متواصل على التعامل مع الأطفال الذين يفكرون في الانتحار.

التحسينات التكنولوجية

- 57- زُكيت نظم إلكترونية للإنذار بالحريق في جميع مرافق الأحداث الأربعة بغية زيادة ضمان سلامة الأطفال.

حظر الرق والاتجار بالبشر (التوصيات 119-41، 119-43، 119-42)

- 58- لا تزال فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي أنشأها مجلس الوزراء في 2005، تعمل بصفتها مجموعة مشتركة بين الوزارات (تتألف عضويتها من منظمات غير حكومية)، وتركز أساساً على منع وقمع الاتجار بالأشخاص، والتحقيق مع جميع الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم ومحاكمتهم، فضلاً عن حماية ضحايا الاتجار وتقديم المساعدة لهم. ويتسنى ذلك بفضل تعزيز القدرات الوطنية وتطوير إطار جامايكا التشريعي والمؤسسي للقضاء على الاتجار.
- 59- واستضافت فرقة العمل مؤتمرها الدولي الأول بشأن الاتجار بالبشر في تموز/يوليه 2018، وأطلقت أيضاً نوادي مكافحة الاتجار بالبشر في البرنامج الدراسي في 2019 في حوالي 20 مدرسة ثانوية في جميع أنحاء الجزيرة. وتهدف النوادي إلى تزويد الطلاب والمعلمين على حد سواء بالمعارف والأدوات اللازمة لمساعدتهم في حماية أنفسهم من الوقوع ضحايا الاتجار. وتشكل الإعلانات والنشرات الإخبارية والمقابلات الإعلامية والمنتديات الإخبارية أدوات منتظمة تستخدمها فرقة العمل في حملتها للتثقيف العام.
- 60- وصدقت جامايكا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو). وسنت الحكومة، تمشياً مع التزامها الدولي، قانون (منع وقمع ومعاقبة) الاتجار بالأشخاص لعام 2007. وعزز الإطار التشريعي من خلال تعديلات (سُنّت في كانون الثاني/يناير 2018) على قانون (منع وقمع ومعاقبة) الاتجار بالأشخاص ليتسنى المحاكمة على قضايا الاتجار بالبشر أمام قاض فقط. إضافة إلى ذلك، عُدل قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2004 في 2018 لتشديد العقوبة على بيع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وعشرين سنة أو الاتجار بهم.
- 61- وتواصل فرقة العمل، عن طريق وزارة الأمن الوطني، تعزيز جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال مبادرات للتصدي له.

تعيين مقرر وطني معني بالاتجار بالأشخاص

62- عين مجلس وزراء جامايكا، في 2015، أول مقرر وطني لجامايكا معني بالاتجار بالأشخاص، فأصبحت جامايكا أول بلد في منطقة الكاريبي لديه مسؤول من هذا القبيل. ويتمثل أحد الأدوار الأساسية للمقرر الوطني في رصد وتقييم برامج جامايكا وسياساتها واستراتيجياتها الوقائية لمكافحة الاتجار بالبشر انطلاقاً من نهج يركز على الضحايا والحقوق. وقدم المقرر الوطني منذ تعيينه تقريرين سنويين في تموز/يوليه 2018 وآذار/مارس 2020.

جهود وزارة العمل والضمان الاجتماعي

63- تواصل وزارة العمل والضمان الاجتماعي توعية موظفيها وعامة الناس بالاتجار بالبشر، بواسطة حلقات عمل وعروض في الأماكن العامة ووسائل أخرى تُنظَّم خلالها دورات تحسيسية.

الحرية والأمن - عام (التوصيات 119-22، 119-23، 119-24، 119-25)

64- إضافة إلى التحقيقات، تتواصل الجهود لتعزيز جهاز الادعاء في نظام العدالة لزيادة كفاءته وفعاليتها. ولا تزال الحكومة تعمل، قدر الإمكان، على ضمان تسليم أفراد الشرطة الذين تورطوا في عمليات قتل خارج نطاق القضاء وفروا من جامايكا، للرد على التهم الموجهة إليهم.

65- وفي 2019، أطلقت وزارة الأمن الوطني مشروع إعادة البناء والتجديد والإنشاء الذي يستهدف أكثر من 200 مرفق للشرطة في جميع أنحاء الجزيرة. ويسعى المشروع إلى تحويل جميع مراكز الشرطة إلى أماكن عمل حديثة مواتية للمواطنين، وتهيئة بيئة مريحة لأفراد الشرطة للعمل، وخلق أجواء تدفع المواطنين إلى التعاون بمحض إرادتهم وعن طيب خاطر مع الشرطة.

الحق في سبيل انتصاف فعال، والإفلات من العقاب (التوصيات 119-46، 119-47، 119-45، 119-20)

66- وُضع قانون العدالة الجنائية (قمع المنظمات الإجرامية) لعام 2014، الذي يُشار إليه عادة باسم قانون مكافحة العصابات، للتصدي لتزايد المنظمات/العصابات الإجرامية في جامايكا. وكشفت دراسة أولية عن أوجه قصور شتى تعترى هذا القانون تشمل ما يلي:

- الافتقار إلى صلاحيات التفتيش والمصادرة؛
- عزم المدعين العامين على المضي قدماً في المحاكمات المتعلقة بالجرائم الأصلية أكثر من غيرها؛
- غموض تفسير مختلف جوانب التشريع؛
- عدم إمكانية اعتراض الاتصالات بموجب هذا القانون.

67- وأجرت لجنة برلمانية مختارة مشتركة استعراضاً عملاً بالمادة 21 من القانون التي تنص على أن يجرى هذا الاستعراض في أجل أقصاه ثلاث سنوات من اعتماد القانون. وكان الغرض من الاستعراض هو تحديد أي مواطن ضعف فيما يتعلق بفعالية التشريع وتحديد الحاجة أم لا إلى أحكام جديدة لمساعدة المحققين والمدعين العامين في مكافحة الجريمة المنظمة. وفي حزيران/يونيه 2020، اعتمد البرلمان بمجلسيه تقرير اللجنة ووافق مجلس الوزراء على التوصيات التي تدعو إلى تعديل القانون.

68- وبدأت جامايكا، في إطار مهمتها، تنفيذ برنامج استراتيجي للأمن يسمى خطة جامايكا الآمنة. وتشكل خطة أمن المواطنين عنصراً مواضيعياً متعدد القطاعات يركز على المجتمع المحلي من خطة جامايكا الآمنة، وتهدف إلى زيادة أمن المواطنين. وتعمل خطة أمن المواطنين بموازاة أو من خلال عناصر أخرى من خطة جامايكا الآمنة بغية تحقيق هدف هذه الخطة من خلال نتائجها وغاياتها الاستراتيجية الواسعة النطاق؛

(أ) ردع التهديدات أو العمل على منعها؛

(ب) تعزيز القدرات وزيادة إمكانية الصمود من أجل الحماية من آثار التهديدات والأخطار؛

(ج) تمكين قدرات جامايكا على الاستجابة المناسبة والفعالة للتهديدات الكثيرة والمتنوعة لأمنها.

69- وتُصنف النتائج ذات الأولوية لخطة أمن المواطنين إلى ثلاثة مجالات تركيز من المقرر تنفيذها في 21 مجتمعاً محلياً معرضاً للخطر باتباع نهج التطهير-السيطرة-البناء.

70- وسيتولى الإشراف الوطني كل من لجنة منع العنف ومجلس الشراكات الوطنية في جامايكا ومجلس الأمن الوطني.

مشروع العدالة والأمن والمساءلة والشفافية

71- مشروع العدالة والأمن والمساءلة والشفافية يمتد على مدى خمس سنوات ويموله الاتحاد الأوروبي. ووقع اتفاق التمويل في 8 أيار/مايو 2014، وكان من المقرر أن ينتهي في 8 أيار/مايو 2019. ومُدد تفعيل المشروع لاحقاً إلى 8 أيار/مايو 2020. ووزارة الأمن الوطني ووزارة العدل هما الوكالتان المنفذتان الرئيسيتان. إضافة إلى ذلك، فإن الجهات المستفيدة من المشروع هي شعبة التحقيقات المالية، وشعبة حماية الإيرادات، ووكالة منع الجرائم المنظمة الخطيرة ومكافحة الفساد، وفرع مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، واللجنة المستقلة للتحقيقات، وكلية الشرطة الوطنية في جامايكا، ومعهد علم الأدلة الجنائية والطب الشرعي. وركزت الأنشطة المنفذة على تحسين المرافق المادية في كلية الشرطة الوطنية في جامايكا، وتوفير التدريب والدراسات في الكلية، وزيادة قدرات معهد علم الأدلة الجنائية والطب الشرعي وقدرات وكالات إنفاذ القانون.

الحق في مستوى معيشي مناسب - عام (التوصيات 119-50، 119-53، 118-18، 119-19، 119-52، 119-51)

72- في 2017 (أحدث البيانات المتاحة) كان 19.3 في المائة من السكان يعيشون في فقر. وكان معدل انتشار الفقر في المناطق الريفية أعلى من غيرها، حيث بلغ 20.5 في المائة. ووصل معدل الفقر الغذائي إلى 5.2.

73- وأقرت حكومة جامايكا في أيلول/سبتمبر 2017 السياسة الوطنية بشأن الفقر والبرنامج الوطني للحد من الفقر باعتبارها استجابة استراتيجية لمعالجة مسألة الفقر من خلال نهج منسق. وثمة اعتراف بأن الإطار السياسي والإطار البرنامجي عنصران يسهمان في الجهود الشاملة التي تبذلها الحكومة لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق نتائج التنمية الاجتماعية والمستدامة الأوسع نطاقاً.

74- ويرتبط البرنامج الوطني للحد من الفقر بالسياسة الوطنية بشأن الفقر ويتأثر بها مباشرة. ويجسد الالتزامات التي قطعتها حكومة جامايكا ببذل جهود من أجل القضاء على الفقر المدقع والحد منه في إطار رؤية جامايكا حتى عام 2030 - خطة التنمية الوطنية، واستراتيجية جامايكا للحماية الاجتماعية (2014)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

75- وتشمل السياسة الوطنية بشأن الفقر ثمانية مبادئ جوهرية تشكل الأساس لتمكين الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من تحقيق كامل إمكاناتهم، والمساهمة من ثم في التنمية الوطنية الشاملة. وفيما يلي المبادئ التوجيهية للسياسة:

- (أ) احترام حقوق الإنسان؛
- (ب) التنمية الشاملة والتشاركية؛
- (ج) الازدهار المشترك؛
- (د) التمكين والمسؤولية الشخصية؛
- (هـ) الحصول على السلع والخدمات الأساسية على نحو منصف؛
- (و) الرصد والتقييم القائمان على الأدلة؛
- (ز) الشفافية والمساءلة؛
- (ح) نُجج التنمية المستدامة.

76- وبعد أن استُهل البرنامج الوطني للحد من الفقر في آذار/مارس 2018، انطلق العام الأول من تنفيذه في 1 نيسان/أبريل 2018. وانصب التركيز خلال تلك الفترة (السنة المالية 2018/2019) على وضع وتفعيل الترتيبات المؤسسية ذات الصلة، وبناء الشراكات والتنسيق، وإعطاء الأولوية للإجراءات الرئيسية من خلال وضع برنامج عمل، وإرساء إطار الرصد والتقييم.

77- وفي العام الأول من تنفيذ البرنامج الوطني للحد من الفقر، جرت مواءمة 80 برنامجاً إجمالاً - تولت تنفيذها في المقام الأول 29 وزارة وإدارة ووكالة وكياناً شريكاً غير حكومي، في إطار استجابة منسقة لمعالجة الفقر والضعف. وتشمل هذه الجهات كيانات تقدم خدمات للتصدي للفقر المدقع والحرمان، وتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية، وتقديم استجابات تتعلق بالهياكل الأساسية وغيرها من استجابات التنمية المجتمعية، وتوفير فرص تنمية رأس المال الاقتصادي والبشري.

الحق في الصحة (التوصيات 118-21، 119-54، 119-55، 119-56، 119-57)

78- وصاغت وزارة الصحة والعافية ومختلف أصحاب المصلحة سياسة للصحة الجنسية والإنجابية تتناول كل فئة عمرية ومسألة من مسائل الخطر. وزادت وزارة الصحة والعافية قدرتها على استهداف المراهقين من خلال مركز المراهقين الموجود في كينغستون، الذي يسدي المشورة الجنسية والإنجابية، والخدمات الاستشارية في مجال الصحة العقلية، ويجري اختبار كشف فيروس نقص المناعة البشرية، ويتولى التوجيه. ويستقدم المركز المراهقين من خلال عمليات الإحالة من الأقران في المقام الأول، وبت يحظى بشعبية متزايدة لدى المراهقين وفئة الصم. وأدى نجاحه إلى التخطيط لإطلاق مركزين إضافيين.

79- وفيما يتعلق بالتميز في الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يسعى عنصر البيئة التمكينية وحقوق الإنسان في البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً إلى تعزيز البيئات التشريعية والسياساتية والدعوية في إجراءات

الاستجابة الوطنية من خلال وضع و/أو تعديل القوانين والسياسات وإنشاء الهياكل الداعمة. والهدف من ذلك هو الحد من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية وضمان حصول الأشخاص المصابين بالفيروس والمتأثرين به على العلاج والرعاية وخدمات الدعم من دون خوف من الوصم أو التمييز.

80- وقد شرعت وكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة في تنفيذ عدد من المشاريع الرامية إلى تركيز وتوحيد خدماتها النفسية والاجتماعية للأطفال الذين يعانون من مشاكل نفسية وسلوكية وبدنية ما بين البسيطة والمعقدة. ومن بين المشاريع مركز علاجي من المقرر أن يساعد في تقديم العلاج وخدمات إعادة التأهيل. ووُضعت خطط تحسين البرنامج استجابة للتوصيات التي قُدمت والثغرات التي حُددت في إطار الجهود المبذولة لتحديث خدمات الرعاية البديلة على جميع مستويات عمليات الوكالة.

81- وأعدت الوكالة أيضاً ووفرت دورات تدريبية في مجال الصحة العقلية للأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية، بالإضافة إلى مجموعة من البرامج التي تُنفَّذ في إطار مشروع خدمات الصحة العقلية. وأدى ذلك إلى تدريب 150 فرداً من مختلف المستويات ضمن شبكة الشركاء في الخدمات التابعة للوكالة. ونشرت الوكالة أيضاً وحدتها المتنقلة للصحة العقلية بغية توفير الفحص النفسي الاجتماعي والتقييم والتدخل للأطفال المودعين في كنف الرعاية الحكومية مع التركيز على أولئك الذين يتلقون الخدمات داخل مؤسسات حماية الطفل.

82- ويسدي إطار الأخصائيين الاجتماعيين التابع للوكالة خدمات استشارية للأطفال (داخل مؤسسات الرعاية وخارجها) بينما يقدم الأخصائيون في الطب النفسي السريري خدمات نفسية اجتماعية للأطفال المودعين في كنف الرعاية الحكومية. ويواصل فريق الوكالة العمل بنظام المسعفين التابع له خدمةً للأطفال والأسر المتضررين من الصدمات. ويُضطلع بالتقييم المبكر والاستجابة الأولية وفي إطار المتابعة بالتعاون مع الجهات الشريكة، بما فيها شعبة خدمات الضحايا التابعة لوزارة العدل، ومركز التحقيق في الجرائم الجنسية وأفعال الاعتداء على الأطفال، ووكالات أخرى. وتشمل التدخلات تقديم المشورة والدعم المادي، والعروض التوضيحية في المجتمعات المحلية، وغير ذلك من أشكال الدعم النفسي.

83- ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الفرع المخصص للحق في التعليم من هذا التقرير.

الحق في التعليم (التوصيتان 58-119 و 59-119)

84- تتبع الحكومة على نحو متزايد نهجاً قائماً على الأدلة في التعليم يركز على توحيد المناهج الدراسية، وتعزيز إطار ونظم التقييم من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مستوى التعليم الثانوي لتوجيه نهج التعليم والتعلم الملائمة والتدخلات المناسبة لتلبية احتياجات المتعلمين المحددة. وأنشئت عدة مدارس جديدة وحُسن العديد من المدارس الموجودة. ولا يزال التركيز ينصب على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويتزايد التركيز أيضاً على تمكين هياكل إصدار الشهادات المرتبطة بسوق العمل، والانتقال من المدرسة إلى العمل، وريادة الأعمال.

85- وتظل احتياجات الضعفاء من أولويات حكومة جامايكا. ويوفر برنامج التقدم من خلال الصحة والتعليم، الذي انطلق في 2002، استحقاقاً مشروطاً للتحويلات النقدية لأفراد الأسر المعيشية التي تستوفي شروط الحصول على الاستحقاقات. ويشمل البرنامج حالياً نحو 307 320 مستفيداً مسجلاً يتلقون منحاً نقدية تُدفع كل شهرين. ويشكل الأطفال 73 في المائة من المستفيدين المسجلين. ويقدم الدعم أيضاً، في إطار برنامج التغذية المدرسية الحكومي، للأطفال المشمولين ببرنامج التقدم من خلال الصحة والتعليم، الملحقين بالمدارس الحكومية وبعض مدارس التعليم ما قبل الابتدائي إلى التعليم

الثانوي التي تدعمها الحكومة. ويحصل بعض المستفيدين من البرنامج أيضاً على بدل النقل ومنح التعليم ما بعد الثانوي.

86- ويتيح برنامج خطوات في الطريق إلى العمل فرص عمل لأفراد أسر الأسر المعيشية المشمولة ببرنامج التقدم من خلال الصحة والتعليم البالغين سن العمل، بغية بناء قدراتهم وتحسين دخلهم. ويستهدف ذلك البرنامج العاطلين من أفراد تلك الأسر ممن هم في سن العمل (ما بين 15 عاماً و64 عاماً)، لتزويدهم بخدمات الدعم ذات الصلة مثل التدريب والدعم في مجال تطوير الأعمال، والتدريب وإصدار الشهادات فيما يتعلق بالمهارات المهنية، ومبادرات منح ريادة الأعمال، والاستعداد للوظائف، والتدريب أثناء العمل.

الطفل: التعريف والمبادئ العامة والحماية (التوصيات 118-20، 119-35، 119-36، 120-24، 119-34)

87- أدمج مكتب سجل الطفولة، الذي عُمر اسمه ليصبح السجل الوطني للطفولة، مع وكالة نماء الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 لتشكيل وكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة. وأطلق المكتب في 2015 حملة كسر الصمت لتشجيع الناس، ولا سيما الأطفال، على الإبلاغ عن جميع حالات الإيذاء المعروفة أو المشتبه فيها، فضلاً عن تشجيع البالغين والأطفال على الامتناع عن إيذاء الأطفال. وشملت الحملة أنشطة فيديو للتوعية العامة نُبت في الغالب على شاشة التلفزيون، وإعلانات الخدمة العامة في الإذاعة، إضافة إلى المواد المطبوعة. ووسّع نطاق الحملة في وقت لاحق في 2016 لتشمل جولة كسر الصمت في المدارس.

88- وفي آب/أغسطس 2017، أُطلق نظام إدارة حالات الأطفال بهدف تقييم احتياجات كل طفل وأسرته، ممن يحصلون على خدمات الوكالة. وتتخذ محاكم الأسرة/الطفل قرارات وأحكاماً من أجل تدبير شؤون حماية الأطفال ورفاههم من الولادة وحتى سن الثامنة عشرة. وهناك موظفون معنيون بالأطفال مكلفون بتمثيل حقوق الأطفال الذين يحاولون إلى هذه المحاكم. وتواصل الوكالة زيارة مراكز الشرطة والاتصال بها في جميع مناطقها الأربع، سعياً إلى تحديد ومعرفة ما إذا كان الأطفال محتجزين فيها، والتدخل من أجل الأطفال الذين يتبين أنهم بحاجة إلى الرعاية والحماية.

89- ويوجد 54 مرفقاً لرعاية الأطفال في جميع أنحاء الجزيرة، تتولى الحكومة إدارة وتشغيل تسعة منها عن طريق وكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة. وزاد تركيز الوكالة، على مر السنين، على برامج العيش في بيئة أسرية، باعتباره بديلاً للرعاية في المؤسسات. وتُمكن برامج العيش في بيئة أسرية الأطفال من العيش في وسط أسري حتى عندما يكونون في رعاية الدولة.

90- وتحوّلت الوكالة، بعد إعادة هيكلتها، إلى كيان قائم على الحقوق وموجه نحو الطفل وأشد تركيزاً على الأسرة. ويضم الكيان نظاماً متكاملًا وشاملاً للدعم الاجتماعي وحماية الطفل، مصمماً لتوفير الموارد اللازمة والتدخلات النفسية والاجتماعية والدعم العلاجي للأسر والأطفال الذين يعانون من مواطن ضعف متقاطعة. ويراعي نهجه الموسع الإطار التشريعي الذي يحدد الأطفال ويحميهم من مجموعة كبيرة من الجرائم وأشكال الاستغلال. وينصب التركيز على حقوق الطفل ومشاركته في صنع القرار بإتاحة الفرص له للدفاع عن نفسه، ولا سيما فيما يتعلق برعايته وحمايته.

91- وتتلقي الوكالة، عبر السجل الوطني للطفولة، تقارير عن إيذاء الأطفال، وتحيل إلى الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ إجراءات، فضلاً عن حشد استجابة وطنية لقضية الأطفال المفقودين.

وينطوي عملها أيضاً على التحقيق في التقارير المتعلقة بإيذاء الأطفال وتنفيذ تدخلات تلي احتياجات هؤلاء الأطفال وأسرتهم.

92- وترصد الوكالة مراكز الاحتجاز لتحديد ما إذا كان الأطفال قد سُجنوا فيها ومعرفة ظروف احتجازهم. وإضافة إلى الزيارات المضطلع بها، يتلقى فريق الوكالة 156 إخطاراً سنوياً من الشرطة عن طريق تقرير أسبوعي مقتضب عن عمليات الحبس والاحتجاز، مما يحث على الاتصال بالشرطة لتنفيذ التدخلات اللازمة. ويتولى فريق الخدمات القانونية والميدانية التابع للوكالة استعراض التقرير لاتخاذ إجراءات بشأن الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية. وتضع الوكالة معايير للأطفال الذين يتقرر أنهم في حاجة إلى الرعاية والحماية، إما بالأمر بالوضع في عهدة شخص مناسب أو بموجب أمر إشراف صادرين عن محكمة، ويُودعون في أماكن آمنة ريثما تتخذ المحاكم قراراً بشأنهم.

93- وفي 31 أيار/مايو 2018، وقّعت حكومتا جامايكا والولايات المتحدة الأمريكية على شراكة بشأن اتفاق لحماية الطفل، للعمل معاً على دعم وتعزيز وبذل جهود أكثر فعالية للتصدي للاتجار بالأطفال في جامايكا على مدى السنوات الأربع المقبلة.

94- وأدخل في 2018 تعديل على قانون (منع وقمع ومعاقبة) الاتجار بالأشخاص لعام 2007، بحيث وُسع نطاقه ليشمل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم الاتجار بالأطفال أو يسروها، أو حجروا أي وثيقة من وثائق سفر شخص آخر أو انتزعوها منه أو أتلّفوها. ويتضمن التعديل أيضاً شروطاً لدفع تعويض للضحايا وحمائيتهم لوقايتهم من الوقوع من جديد في قبضة المتجرين أو ضحايا للانتقام. ووُضعت أيضاً استراتيجيات لمكافحة الاتجار بالأطفال لتكميل القانون، مثل اتفاق جامايكا لحماية الطفل، الذي يسعى إلى تحسين القدرات في القطاع الاجتماعي بأسره؛ وتحديد حالات الاتجار بالأطفال والإبلاغ عنها، فضلاً عن زيادة البرامج والخدمات المجتمعية لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال الذين يُنتشلون من براثن الاتجار. وثمة عدد من محاكم الأطفال المجهزة أيضاً بمعدات سمعية بصرية تسمح للأطفال بالإدلاء بشهاداتهم عن بعد في مأمن من خاطفيهم.

95- وثمة عمل وثيق بين اتفاق حماية الطفل وفرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على مساعدة الوزارات والإدارات والوكالات في تعزيز وتنفيذ إجراءات تشغيل موحدة يكمل بعضها بعضاً وتشكل أساساً لاستجابة متماسكة متعددة القطاعات. ويجمع مكتب المقرر الوطني المعني بالاتجار بالأشخاص بيانات وتقارير عن خدمات الحماية المقدمة إلى الأطفال ضحايا الاتجار.

96- وتردّ خدمات التحقيق المتعلقة بالأطفال عن طريق مركز التحقيق في الجرائم الجنسية وأفعال الاعتداء على الأطفال ووكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة باتباع نهج متعدد الوكالات لصون الأطفال والحفاظ على وحدة الأسرة. وتدير الوكالة نظاماً للمسعفين المعنيين بالأطفال والأسر المتضررين من الصدمات، بإمكانهم الاستجابة لعدد كبير من الحالات، وتتعاون مع جهات شريكة شتى كشعبة خدمات الضحايا التابعة لوزارة العدل، ومركز التحقيق في الجرائم الجنسية وأفعال الاعتداء على الأطفال، ووكالات أخرى. وتشمل التدخلات تقديم الدعم النفسي الاجتماعي والمادي والعاطفي للأطفال وأسرتهم.

97- وأصبحت جامايكا بلداً رائداً بإطلاق الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في مكتب رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

98- ووافق مجلس الوزراء على خطة العمل الوطنية للاستجابة المتكاملة لمسألة الأطفال والعنف وعُرضت على البرلمان باعتبارها ورقة وزارية في حزيران/يونيه 2019. وبدأ العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهي بمثابة خطة استراتيجية طويلة الأجل تستند إلى نهج كلي قائم على الحقوق يركز على التصدي للتحديات المتعلقة بالأطفال ضحايا العنف بجميع أشكاله أو مرتكبيه أو الشهود عليه.

99- واسترشد في وضع خطة العمل بعملية استشارية متعددة القطاعات ومشاركة بين الوكالات تناولت القضايا والتحديات الرئيسية المتعلقة بالأطفال والعنف؛ والردود المقترحة لهذه المشاكل؛ وعمليات التنسيق؛ ومستوى التعاون المطلوب بين الشركاء؛ وكيفية الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة. وتركز استراتيجياتها على بناء "بيئة حامية" للأطفال، فضلاً عن إقامة شبكات الاستجابة بين الوكالات المناسبة ونظم المعلومات التي ستدعم هذه البيئة الحامية.

100- وتنص خطة العمل على مبادرات أشمل تعزز استراتيجيات التنشئة الإيجابية والفعالة، وعلى زيادة الخدمات التي تتيح تدخلات لتغيير السلوك تستهدف الأطفال الذين يتعرضون للاعتداء الجسدي والوالدين الذين يلجؤون إلى العنف.

101- ويؤخى تقديم خدمات دعم اجتماعي وتدخلات أسرية ماثلة لدعم المستشفيات والمحاكم ومراكز الشرطة في جميع أنحاء الجزيرة، لضمان وجود مبادرات مناسبة وكافية للتصدي للتحديات المتعلقة بالعقوبة البدنية والعنف ضد الأطفال. وأطلقت اللجنة المشتركة بين القطاعات والمعنية بالأطفال في كانون الأول/ديسمبر 2019 حيث عقدت اجتماعها الأول. وعُينت وكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة الجهة المعنية الرئيسية المكلفة بتنفيذ سلسلة من المبادرات الرامية إلى منع حوادث العنف ضد الأطفال وسوء معاملتهم والتصدي لها أيضاً:

- في 2016، أطلق مكتب المحامي العام للأطفال، بالتعاون مع منظمة جامايكا لفعل الخير وشبكة أخبار جامايكا ومجموعة الاتصالات RJR Gleaner ومكتب اليونسيف في جامايكا، مبادرة الحفاظ على سلامة الأطفال. وأُتبعَتْ مُجْ شتى في هذا الصدد، منها أشرطة الفيديو المنشورات على الإنترنت التي انبثق منها حوار وطني بشأن العنف ضد الأطفال يشمل تسلط الأقران والعقوبة البدنية والاعتداء الجنسي؛
- في 2019، وُضعت خطة العمل الوطنية بشأن عمل الأطفال وتمحورت حول المشروع الثاني للمشاركة والمساعدة على الصعيد القطري للحد من عمل الأطفال الذي انبثق من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء المستدام على عمل الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وأعدَّ هذا المشروع، بالتشاور مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووكالة حماية الطفل وخدمات الأسرة وجهات معنية أخرى، قائمة بالأنشطة الرامية إلى تحسين التشريعات والسياسات الوطنية لكي تمثل للمعايير الدولية. وأجرت الوكالة على وجه الخصوص، بدعم من المشروع، دراسة عن أطفال الشوارع والأطفال العاملين وستقدم لدى إنجازها تقديرات بشأن الأطفال العاملين في المناطق الحضرية الكبرى، وستحدد العوامل التي تؤدي إلى عمل الأطفال، وستبين المجالات التي تعزز نظم الحماية الاجتماعية ورعاية الأطفال.

قضاء الأحداث (التوصيات 119-27، 119-30، 119-44)

102- يجسد قانون تحويل مآل الأطفال الذي صدر في 2018 اعتراف جامايكا باستصواب إعادة تأهيل الطفل وإعادة إدماجه في المجتمع، بما يتماشى مع مصالحه الفضلى. ووُضع هذا التشريع في إطار جهود لتزويد الأطفال المخالفين للقانون بوسائل بديلة لمعالجة المسألة بدلاً من إقامة دعاوى جنائية ضد الأطفال. ويهدف القانون إلى منح الأطفال الذين ارتكبوا جريمة تستوجب تحويل مآلهم وأقروا بمسؤوليتهم عنها إمكانية قبولهم في برنامج لتحويل مآل الأطفال، ما لم تقتض المصلحة العامة خلاف ذلك.

103- وأنشأت وزارة العدل مكتباً لتحويل مآل الأطفال سيشرّف على تنفيذ القانون. ومكتب تحويل مآل الأطفال مسؤول عن إعادة تأهيل الأطفال المخالفين للقانون بالتشاور مع اللجنة الوطنية للإشراف على تحويل مآل الأطفال واللجنة المعنية بتحويل مآل الأطفال المنشأة في كل أبرشية.

104- وبدعم من شركائنا الدوليين، تعكف وزارة العدل حالياً على إنشاء مراكز للعدالة في كل أبرشية تمشياً مع أحكام قانون تحويل مآل الأطفال. وتوجد الآن خمسة مراكز عدالة قيد التشغيل. وتهدف وزارة العدل إلى تشغيل جميع مرافق تحويل مآل الأطفال بكامل طاقتها في كل أبرشية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

105- وترد معلومات إضافية عن إجراءات حكومة جامايكا إزاء قضاء الأحداث في فرعي التقرير المخصصين لظروف الاحتجاز والحرية والأمن - بصفة عامة.

الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات 60-119، 61-119، 62-119)

106- عقب إقرار قانون الإعاقة في 2014 وبدء مشاورات على نطاق الجزيرة، يجري التعاقد مع استشاريين لاستكمال مدونات قواعد الممارسات التي حددها مجلس جامايكا للأشخاص ذوي الإعاقة لتيسير تنفيذ قانون الإعاقة.

107- وتحدد مدونات قواعد الممارسات المعايير الدنيا التي تنظم معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة. واكتمل حتى الآن إعداد المدونة الأولى والتشاور بشأنها، وهي مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالعمالة، وأُرسلت إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي لكي تحيلها إلى رئيس المستشارين البرلمانين من أجل وضعها في صيغتها النهائية، أما مدونة قواعد التعليم والتدريب فقد صيغ مشروعها النهائي وسُيّرل قريباً إلى رئيس المستشارين البرلمانين لاستكمالها. وأُنجزت أيضاً أحكام السياسة العامة المتعلقة باللوائح وتعليمات صياغتها وقُدمت إلى رئيس المستشارين البرلمانين لوضعها في صيغتها النهائية. وأنشئ فريق عامل منذ 2014، وعُزز بإضافة عضوية المجلس الاستشاري المعني بالإعاقة الذي عينه الوزير في 2018. وكُلّف هذا الفريق العامل بضمان استكمال جميع العناصر اللازمة لتنفيذ قانون الإعاقة. وإضافة إلى استكمال مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة واللوائح ذات الصلة، اكتمل أيضاً وضع هيكل مجلس جامايكا للأشخاص ذوي الإعاقة ومحكمة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن المقرر أن توافق عليها وزارة المالية والقطاع العام. وقد أُعد مقترح عضوية المحكمة ومن المقرر الموافقة عليه نهائياً لبدء عمله بحلول نهاية السنة التقويمية.

108- واستناداً إلى مشروع التعاون التقني التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية لعام 2010 (ATN/JF-11988-JA)، المعنون "دعم تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة"، أصبح لدى المجلس قاعدة بيانات راسخة تتضمن معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة مما يتيح تحديدهم واستهدافهم على نحو أفضل من أجل حصولهم على الاستحقاقات الاجتماعية. ويكفل هذا التطور تمتع جامايكا بألية حديثة وفعالة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، أنشئت قاعدة بيانات إلكترونية لسجل الإعاقة، تتيح في جملة أمور جمع البيانات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية عن الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتولى الأخصائيون الاجتماعيون يومياً، في مختلف الأبرشيات وفي المكتب الرئيسي، عملية التسجيل الطوعية وتحديث السجل. ونفذ المجلس مشروع تحسين تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة الذي شاركت في تمويله حكومة جامايكا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

109- إضافة إلى ذلك، انطلق بدعم من البنك الدولي عن طريق صندوق استئماني تنفذه الجهة المستفيدة، مشروع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يموله صندوق

اليابان للسياسات وتنمية الموارد البشرية. ويسعى المشروع إلى تحسين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع الجاميكي الأوسع نطاقاً، وبالتالي الحد من التمييز في مجال العمالة. وبدأ تنفيذ المشروع في آب/أغسطس 2013 وانتهى في آب/أغسطس 2018. وتلقى أكثر من 540 شاباً من ذوي الإعاقة التدريب خلال دورة تنفيذ المشروع.

110- ويتواصل تنفيذ البرنامج الحكومي لحفز الأطفال الصغار، الذي يقدم حالياً خدماته إلى نحو 2 030 طفلاً من الولادة وحتى ثماني سنوات يعانون من أنواع مختلفة من الإعاقة في النمو. ويركز هذا البرنامج على ست أبرشيات، وإن كان يستفيد منه الأطفال من جميع أنحاء الجزيرة أيضاً. وتقدم وزارة التعليم والشباب والإعلام منحة للأطفال الذين يستفيدون من خدمات البرنامج، تمكنهم من الاستعداد للالتحاق بالمدارس الأساسية والابتدائية في النظام التعليمي العادي. وبفضل البرنامج، تحجج 429 طفلاً من ذوي الإعاقة في النمو، أمكن إدماج 393 طفلاً منهم في التعليم العادي على مدى أربع سنوات (2015-2019). ويقدم البرنامج أيضاً الدعم إلى 70 في المائة من الوالدين المنحدرين من خلفية اجتماعية واقتصادية دنيا، فضلاً عن المستفيدين من برنامج التقدم من خلال الصحة والتعليم. ويُقدّم الدعم للوالدين أيضاً من خلال حلقات العمل وأفرقة الدعم المعنية بالتنشئة، ويحصل بعض الوالدين أيضاً على منح خاصة لإعادة التأهيل عن طريق وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

111- وتمشياً مع قانون الإعاقة، تتيح مدارس جديدة بُنيت في إطار برنامج تحويل نظام التعليم إمكانية الالتحاق بها للطلاب ذوي الإعاقة. وتُرَكَّب عند الضرورة ممرات منحدرية للطلاب في المرافق القديمة بغية تيسير حركتهم. وتُنظَّم أيضاً حلقات عمل أثناء الخدمة تساعد المعلمين على التوصل إلى فهم أفضل لسلوك الطلاب ذوي الإعاقة وكيفية معاملتهم. ويقدم مركز افتتح مؤخراً في أبرشية بورتلاند، خدمات التشخيص والعلاج والمشورة للأطفال في تلك المنطقة. وقد وُسع نطاق البرنامج ليشمل المنطقة الغربية؛ وتشارك فيه جهات معنية شتى من بينها المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية. وخلال السنتين الماضيتين، زادت جامايكا قدرتها على التدخل المبكر في حالات الإعاقة لدى الأطفال من خلال افتتاح مركز للتشخيص والتقييم والتدخل في المنطقة الوسطى في كلية المعلمين الكنسية (Church Teachers' College) بماندفيل في مانشستر، ومركز للتشخيص والتدخل المبكر في المنطقة الغربية في كلية سام شارب للمعلمين (Sam Sharpe Teachers' College)، بمونتيجو باي في سانت جيمس. ويُنشئ حالياً مركز ثالث في المنطقة الشرقية في كلية الزراعة والعلوم والتعليم في بورت أنطونيو بورتلاند.

112- واستناداً إلى التعداد المدرسي للفترة 2018/2019 الذي أجرته وزارة التعليم والشباب والإعلام، كان هناك 4 126 طالباً ذوي إعاقة في مدارس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، و6 027 طالباً ذوي إعاقة في نظام التعليم العام. وسيوفر قانون الإعاقة، عند بدء نفاذه، الحماية لهؤلاء الطلاب، ويُنوِّخ إدراج بنود محددة تراعي الإعاقة لتعزيز وحماية حقوق هؤلاء الطلاب في تنقيح مدونة اللوائح المتعلقة بنظام التعليم. وتشمل التدابير الأخرى المتخذة لضمان حصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة على أفضل ما يمكن من تدخلات وتعليم مشروع سياسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يجري استعراضه حالياً، ومبادرتي تحديد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين أدائهم اللتين تنفذان في إطار برنامج تحويل نظام التعليم. ويتناول مشروع سياسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مجموعة من المسائل المتصلة بحماية حقوق وكرامة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن ضمان الجودة والإنصاف في توفير البرامج والخدمات والحصول عليها. وقُدِّم مشروع السياسة إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

الحق في التنمية - تدابير التنفيذ العامة - (التوصيتان 118-22 و 118-23)

113- تتسارع وتيرة المضي قدماً بخطة مكافحة تغير المناخ على الصعيد الوطني من خلال عدد من المبادرات السياساتية فضلاً عن تنفيذ مشاريع وبرامج استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبناء القدرة على الصمود.

الإطار السياسي والمؤسسي

114- إضافة إلى إعداد إطار السياسات المتعلقة بتغير المناخ في 2015، شرعت الحكومة في تحديث السياسة العامة لتعكس الاعتبارات المرتبطة بـ 1,5 درجة مئوية والقضايا الناشئة الأخرى. ويرسي إطار السياسات الأساس لإنشاء آليات مؤسسية والحفاظ عليها من شأنها أن تضع وتنسق وتنفذ سياسات وخططاً قطاعية وبرامج واستراتيجيات وتشريعات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتشمل هذه الآليات شعبة تغير المناخ؛ والمجلس الاستشاري المعني بتغير المناخ، الذي أعيد تشكيل عضويته في 2019 ليشمل وزارة الصحة والعافية وممثلاً للشباب؛ وشبكة المنسقين المعنيين بتغير المناخ التي تضم وزارات وإدارات ووكالات تعمل بصفتها آلية لتعميم مراعاة تغير المناخ في جميع القطاعات وفي الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة. ومن بين المبادرات السياساتية الأخرى وضع استراتيجية لمكافحة تغير المناخ في قطاع السياحة وإنشاء إطار للسياسات والخطط الوطنية للتحسين من تغير المناخ. ولم تسهّل مبادرات بناء القدرات تدريب المنسقين المعنيين بتغير المناخ فحسب، بل زودت أيضاً الموظفين المعنيين بوضع الميزانيات ورسم السياسات داخل الوزارات والإدارات والوكالات بتدريب على إدماج تغير المناخ في الميزانيات الوطنية/الوزارية.

115- ومعظم الكوارث الطبيعية في جاما يكا مرتبطت بالمناخ، ويشمل الجفاف والأعاصير وغزارة الأمطار والعواصف المدارية. واستلزم تعاقب الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأحداث، ولا سيما على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، تحديث الإطار التشريعي والمؤسسي. وتشمل الإنجازات التشريعية ذات الصلة إصدار قانون إدارة مخاطر الكوارث لعام 2015، الذي يتضمن أحكاماً ينص بعضها على تحديد المناطق المعرضة للخطر الشديد والمناطق المعرضة للكوارث لتحسين الوقاية من الكوارث والاستجابة لها.

البحث والابتكار

116- يدرك البلد مدى تعرضه لتغير المناخ، ولذلك أجرى بحثاً لتحسين فهم آثار تغير المناخ ودعم اتخاذ القرارات في هذا الصدد. وشملت هذه البحوث دراسات بشأن مدى ملاءمة المحاصيل، فضلاً عن تدقيق البيانات المتعلقة بالنماذج المناخية العالمية والإقليمية، ووضع إسقاطات المناخ للأجلين المتوسط والطويل، وإبراز الآثار المحتملة في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات والمراحل الزمنية. وفي حالة إسقاطات المناخ، توجه هذه المعلومات التخطيط الإنمائي وتؤثر على تدابير التكيف والتخفيف بغية الحد من الآثار المناخية على السكان، وتحقيق غايات المساهمات المحددة وطنياً. وفيما يتعلق بالابتكار، أنشئت المنصة العلمية للبحوث التطبيقية وتبادل المعارف في إطار المسار الإقليمي لمنطقة الكاريبي التابع للبرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ. والمنصة نظام للحوسبة والتخزين عالي الجودة مصمم لوضع النماذج المناخية، يسهل معالجة البيانات الضخمة، للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي من أجل زيادة فعالية تقييم مخاطر تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

التكيف مع تغير المناخ

117- نُفذت أيضاً عدة مشاريع وبرامج تفضي إلى التحول من أجل دعم إجراءات التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، بما في ذلك بدء مشاريع استثمارية للنهوض ببرنامج جامايكا الاستراتيجي للقدرة على تحمل تغير المناخ. وتسعى المشاريع، التي تُنفَّذ بدعم من صناديق الاستثمارات المناخية، إلى أن تعزز إجراءات التكيف مع تغير المناخ تعزيزاً شاملاً وتبني القدرة على الصمود في المستوطنات الساحلية والبشرية، وفي قطاعات المياه والسياحة والصحة والزراعة.

118- إضافة إلى ذلك، يُدكَّى الوعي بتغير المناخ من أجل تغيير السلوك من خلال حملات مكثفة للتواصل والتوعية العامة تُنظَّم أيضاً في إطار المشاريع والبرامج المذكورة. وتتولى عدة وزارات وإدارات ووكالات أيضاً التثقيف المتواصل بتغير المناخ.

119- ويتجلى تحسُّن الوعي بتغير المناخ في نتائج الدراسة الاستقصائية الصغيرة النطاق للمعارف والمواقف والممارسات المتعلقة بتغير المناخ، التي أُجريت في 2019 وأظهرت تزايد الوعي بتغير المناخ إلى نسبة 91,0 في المائة مقارنة بنسبة 82,6 في المائة في آخر دراسة استقصائية للمعارف والمواقف والممارسات أُجريت في 2012. وأظهرت الدراسة أيضاً زيادة في النسبة المئوية (من 80,7 في المائة إلى 83,3 في المائة) من السكان الذين لديهم وعي بالقضايا المناخية، وأعربوا عن قلقهم إزاء تغير المناخ وآثاره.

التخفيف من آثار تغير المناخ

120- دعماً لجهود التخفيف على الصعيد العالمي، أعدت جامايكا وقدمت مساهمتها المعتمدة المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، التي أصبحت هي المساهمة المحددة وطنياً عندما صدق البلد على اتفاق باريس في 2017. وتُبرز هذه المساهمة الجهود التي اقترحتها البلد من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتركز من ثم على قطاع الطاقة في المقام الأول. وتصل نسبة الخفض المتوقعة في أفق 2030 إلى 7,8 في المائة من مستويات الانبعاثات (مقارنة بعام 2005). ومع ذلك، تُبذل حالياً جهود لزيادة هذه الغايات بالتركيز على قطاعات أخرى مثل المياه والنقل.

121- وأودعت جامايكا صك انضمامها إلى النظام الأساسي لمبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في شباط/فبراير 2017، بعد أن ارتبطت بمبادرة الطاقة المستدامة والقدرة على تحمل تغير المناخ عبر الحدود الإقليمية منذ نشأتها في 2009 (وانطلاقها في 2010).

تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ

122- عزز البلد قدرته على الحصول على تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ من خلال إعادة اعتماد معهد التخطيط في جامايكا بوصفه الكيان الوطني المشرف على التنفيذ مع صندوق التكيف، وتعيين شعبة تغير المناخ باعتبارها الهيئة الوطنية المعيّنة للتعامل مع الصندوق الأخضر للمناخ، ثم إعداد برنامج جامايكا القطري للصندوق الأخضر للمناخ. ويهدف هذا البرنامج القطري الذي أُعد بتمويل من برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ إلى تبسيط إجراءات حكومة جامايكا للعمل مع الصندوق وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن مقترحات المشاريع الرئيسية التي تُعتبر "مكاسب سريعة" للاستثمارات المناخية. وأقر الصندوق أيضاً ثلاثة مشاريع للاستعداد تبلغ قيمتها 2,1 مليون دولار أمريكي. وتسعى هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف منها توطيد قدرات جامايكا المؤسسية على تخطيط تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ والحصول عليه وتقديمه. وفي 2019،

أصبحت جامايكا أول بلد من بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية ينضم رسمياً إلى تحالف وزراء المالية للعمل المناخي لمساعدة الحكومات على تعبئة الموارد لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالمناخ.

123- وقد حدثت زيادة مستمرة في مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج الطاقة، حيث انتقلت نسبتها من 5,0 في المائة في 2007 إلى 11,2 في المائة في 2017.

متابعة الاستعراض الدوري الشامل: (التوصية 119-15)

124- تيسر نجاح جامايكا في تنفيذ العديد من التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل ومختلف هيئات معاهدات حقوق الإنسان بفضل المساعدة الكريمة التي قدمتها جهات شريكة ثنائية رئيسية، ورد ذكر العديد منها في مختلف فروع التقرير، فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، والشركاء الإنمائيين الدوليين. واستُشِيرت/أشركت هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وقدمت الدعم لتنفيذ عدد من التوصيات.

Notes

- ¹ Fifth periodic report of States Parties, Jamaica, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), 2004.
- ² As outlined in the National Policy for Gender Equality (2011).
- ³ As defined in the Public Bodies Management and Accountability Act.
- ⁴ Report on STATIN's website – www.statinja.gov.jm